

## المحور الرابع: محددات السياسة الخارجية.

### الدرس الأول

#### الخصائص القومية.

يقصد بالخصائص القومية كل الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة الدولية ذاتها كوحدة كلية شاملة، والتي تتسم بصفة الاستقرار النسبي، وعلى هذا الأساس سنعني بالخصائص القومية ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- 1- تنصرف هذه الخصائص إلى الدولة كوحدة شاملة، دون الاقتصار على خصائص الوحدات الجزئية داخلها، كالمساحة الكلية والعدد الكلي للسكان في الدولة وليس في إقليم منها.
- 2- هذه الخصائص يمكن دراستها وقياسها وتحليلها دون الرجوع إلى الوحدات الدولية الأخرى التي تنتمي خصائصها إلى المتغيرات الخارجية.
- 3- يجب أن تكون هذه الخصائص ذات طبيعة مستقرة نسبياً، بمعنى أنها لا تحتمل التغير في فترة زمنية قصيرة، فمساحة الدولة مثلاً ومستواها الحضاري وغيرها تتغير في فترات زمنية طويلة.

هذا وينصرف مضمون الخصائص القومية إلى خمسة أبعاد رئيسية هي:

#### أولاً: القدرات القومية.

يقصد بالقدرات القومية حجم ومستوى الإمكانيات المتاحة للدولة، وهو ما يعبر عنه في أدب العلاقات الدولية بعناصر قوة الدولة، ولتحليل هذه المقدرات لا بد من تناولها عبر ثلاثة موضوعات رئيسية هي:

1- عناصر المقدرات القومية: تتألف قدرات الدولة من تفاعل مجموع الموارد المتاحة للدولة مع مستوى التحيث، بمعنى درجة استغلال النظام السياسي في تفاعله مع المجتمع لتلك الإمكانيات، والتي بدورها تشمل نوعين أساسيين هما الموارد الدائمة نسبيا وأهمها الموارد الجغرافية، والموارد المتغيرة وتشمل الموارد الاقتصادية:

أ - الموارد الجغرافية: تشمل مجموعة من العوامل الفرعية في مقدمتها الموقع الجغرافي الذي يحدد بشكل كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة، هذا إضافة إلى عامل المساحة وطبيعة التضاريس، وتؤثر هذه العناصر على السياسة الخارجية للدولة بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على عناصر قوة الدولة التي تؤثر بدورها في قدرة الدولة وعلى تنفيذ سياستها الخارجية وعلى مركزها الدولي، كما أنها تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية إذا أنها تؤثر في نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة، بل ويذهب بعض الجغرافيين من أنصار "الحتمية الجغرافية" وعلى رأسهم "فريديريك راتزل Friedrich Ratzel"، إلى أن «الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسات الدول».

هذا وتجرد الإشارة إلى أن حركية تأثير العوامل الجغرافية على السياسات الخارجية للدول يعتمد على القوة النسبية للدولة، وعلى مستوى التطور التكنولوجي للقوة، بل إنه قد يكون باعثا للتهديدات الخارجية إذا لم تكن الدولة تمتلك قوة عسكرية قادرة على حماية تلك المواقع. ومن ناحية أخرى فإن تكنولوجيا الاتصال والمواصلات والتكنولوجيا العسكرية (مثلا الصواريخ العابرة للقارات) جعلت فرضيات الجغرافيا السياسية محل شك كبير، فلم تعد الحدود الطبيعية على سبيل المثال تشكل عائقا أمام احتمال تهديد الدولة من مسافات بعيدة أو ضمنا لأمن الدولة.

ب- الموارد الاقتصادية: يقصد بالموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة (كالبترول والفحم والغاز...) والمعادن الخام إضافة إلى الموارد الزراعية والمائية. والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي، ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في اختيار نظم معينة للتسلح أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها. ضف إلى ذلك أن افتقار الدول لبعض الموارد الطبيعية كان السبب وراء نشوب العديد من الحروب الأهلية.

هذا وتشمل الموارد البرشية السكان التابعين للدولة وخصائصهم المختلفة ن حيث الحجم والتوزيع، فتوافر السكان يمنح للدولة أساسا بشريا للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية، خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطا بتوافر الموارد والقدرة على الاستفادة منه ومن ثم فإن حجم السكان في حد ذاته قد لا يعني الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة إلا إذا كان مرتبطا بعوامل أخرى، ومن هنا يتحدث العلماء عن "الحجم الأمثل للسكان"، وهو ذلك الحجم الذي يتحقق فيه التوازن بين السكان والموارد الطبيعية المتاحة، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن الحجم الصغير أو الكبير للغاية يعتبر عبئا أكثر منه ميزة للدولة. وبالإضافة إلى الحجم، هناك قضية توزيع السكان من حيث الأصول العرقية والدينية، فقد يؤدي وجود أقليات عرقية أو دينية قوية إلى التأثير على السياسة الخارجية للدولة.

2- حدود المقدرات القومية: ربما يتبادر إلى الذهن أنه كلما ازدادت القدرات القومية للدولة، ازدادت فعالية سياستها الخارجية (القدرة على تحقيق الأهداف). بيد أن هذا التصور ربما لا يكون صحيحا في كل الأحوال، فامتلاك الدولة للقدرات العسكرية والاقتصادية قد لا ينعكس بالضرورة على قدرتها أو رغبتها في تحقيق أهداف سياستها

الخارجية، كما أن الدولة قد لا تمتلك إلا قدرا محدودا من القدرات القومية ولكنها تستطيع تحقيق أهداف لسياستها الخارجية تفوق ما تؤهلها إياه تلك المقدرات.

أ - عوامل عدم قدرة الدولة الكبرى على تحقيق أهداف سياستها الخارجية:

- الدول الأخرى قد تخطو في إدارك القدرات القومية التي تتمتع بها الدولة الكبرى، أو تتصرف كما لو لم تكن تلك المقدرات موجودة.
- الدولة الكبرى قد لا تستطيع ترجمة قدراتها القومية فيما يتعلق بسياستها الخارجية إزاء الدول البعيدة عنها جغرافيا.
- الدولة الكبرى قد تستطيع أن تترجم قدراتها القومية فيما يتعلق بسياستها الخارجية إزاء قضايا معينة ولكنها لا تستطيع فعل الشيء ذاته إزاء قضايا أخرى.
- الدولة الكبرى قد لا تستطيع أن تفرض على الدول الأخرى الاستجابة إلى مطالبها لأن تلك الدول تتوقع منها التراجع عن تحقيق تلك المطالب أو التنازل عن بعضها.

ب عوامل قدرة الدولة الصغرى على تحقيق أهداف سياستها الخارجية:

- قد تستطيع الدولة الصغرى أن تركز مقدراتها على قضية واحدة بينما تضطر الدولة الكبرى بحكم مسؤوليتها العالمية إلى تشتيت قدراتها على العديد من القضايا، مما يمنح الدولة الصغرى الفرصة لكسب القضية محل الجدل على حساب الدولة الكبرى.
- قد تضطر الدولة الكبرى للاستجابة لمطالب الدولة الصغرى خوفا من انهيار هذه الأخيرة مما يخلق فرصا أمام الدولة الكبرى المضادة.
- قد تستطيع الدولة الصغرى أن تفرض إرادتها على الدولة الكبرى إذا كانت الدولة الصغرى مستعدة لتحمل التضحيات والخسائر.

- قد تستطيع الدولة الصغرى أن تؤثر على الدولة الكبرى إذا مانت تمتلك موارد طبيعية تهتم الدولة الكبرى.
- قد تستطيع الدولة الصغرى أن تؤثر على الدولة الكبرى بالتهديد بالانحياز إلى الدولة الكبرى المضادة.

والخلاصة أن امتلاك الدولة للقدرات القومية يزيد عموماً من فاعلية السياسة الخارجية، أو بعبارة أدق يزيد من "قدرة الدولة على التصرف". ولكن هذه العلاقة ليست علاقة طردية صحيحة دائماً، ذلك أن التحليل السالف قد أوضح أنه ليس ثمة توافق ضروري بين المقدرات وبين فاعلية السياسة الخارجية.

## الدرس الثاني

### ثانياً: الخصائص النظامية.

يقصد بالنظام السياسي ( The political Regime ) تلك المؤسسات المترابطة والمرتبطة بها سلطة اتخاذ القرارات الملزمة في إطار النسق السياسي ( The political System )، ويختلف النظام السياسي عن النسق السياسي في أن هذا الأخير ينصرف إلى شبكة الأدوار السياسية في المجتمع التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بعملية اتخاذ القرارات الملزمة، أو بمعنى آخر مثلما يعتبره "دافيد إيستن David Easten" «هو تلك الحالة التي تكون عليها مجموعة العناصر والوحدات في تفاعلها مع بعضها البعض».

### • أثر النظام السياسي على السياسة الخارجية:

ينطلق تحليل أثر النظام السياسي على السياسة الخارجية من افتراض أن عملية صنع السياسة الخارجية تتم من خلال السلطة التنفيذية بصفة رئيسية، وأن بنیان هذه الأخيرة يؤثر في طريقة صنعها لسياستها الخارجية، ويقصد ببنیان السلطة

التنفيذية في هذا الصدد، الموارد المتوفرة لديها والقيود المفروضة عليها في هذا المجال سواء من خلال علاقتها بالمؤسسات الأخرى أو بالمجتمع بصفة عامة ومن ثم فاختلفا بنيان النظم السياسية في إطار اختلاف أشكال الأنساق السياسية يؤدي إلى صنع سياسات خارجية متميزة، كما أن تغير النظام السياسي في المجتمع ذاته يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية.

يرى "سالمور Salmore" أن متغير النظام السياسي يتضمن متغيرين فرعيين يحددان حركية تأثير النظام السياسي على السياسة الخارجية، وهي الموارد السياسية المتاحة والضوابط السياسية المفروضة على النظام السياسي.

**1- الموارد السياسية:** يقصد بالموارد السياسية القدرات المتاحة للنظام السياسي في ميدان صنع السياسة الخارجية، وهي تنصرف بالتحديد إلى ثلاثة عناصر رئيسية تؤثر في قدرة النظام على الحركة في مجال السياسة الخارجية.

أ - حجم الموارد الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي: يتطلب تنفيذ أهداف السياسة الخارجية توافر قدرة معينة للنظام السياسي على توجيه الموارد العامة كالموارد الطبيعية والقوى العاملة والنتائج الصناعي، وتتفاوت النظم السياسية في حجم الموارد المتاحة وفي مدى سيطرة النظام السياسي على تلك الموارد، أي قدرته على توظيفها في ميدان السياسة الخارجية. وعلى هذا الأساس يقول سالمور أن «النظام السياسي الذي يستند إلى قدر محدود نسبيًا من الموارد الخاضعة لسيطرته الكاملة، يتمتع بقدر أكبر من حرية الحركة يفوق ذلك الذي يحظى به النظام العامل في مجتمع غني بالموارد، ولكنه لا يستطيع التحكم فيها».

ب - مؤسسية النظام السياسي: يقصد بمؤسسية النظام السياسي مدى اعتماد النظام في أدائه لوظائفه على أبنية بيروقراطية محددة، ووجود قنوات مستقلة لجمع المعلومات وتحليل البدائل واتخاذ القرار، ذلك أن وجود هذه الأبنية

والقنوات يوفر للنظام السياسي موارد تؤهله للتحرك في مجال السياسة الخارجية وعلى أقل تقدير فإن وجود مؤسسات لجمع المعلومات يشكل الخطوة الأولى في قدرة النظام السياسي على معرفة الأحداث الخارجية ومدى تأثيرها عليه.

ج - حجم التأييد الاجتماعي للنظام السياسي: كلما استند النظام السياسي إلى قاعدة عريضة من التأييد الاجتماعي لسياساته ازدادت قدرته على تنفيذ تلك السياسات، فالتأييد الاجتماعي مورد هام من موارد النظام السياسي التي يستطيع توظيفها في مجال التفاوض مع القوى الخارجية، كما أنه يؤدي إلى توافر موارد أخرى لصانع السياسة الخارجية، كتسهيل عملية المصادقة على اعتماد الموارد اللازمة من السلطة التشريعية.

2- الضوابط السياسية: تنصرف الضوابط السياسية إلى مجموعة القيود المفروضة على النظام السياسي في مجال توظيف الموارد لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وتشمل تلك الضوابط ثلاثة متغيرات رئيسية نوردتها على النحو التالي:

أ - نمط تمثيل المصالح الاجتماعية: يقصد به مدى تعبير النظام السياسي عن مصالح مختلف القوى (العرقية، الإثنية، والأيدولوجية) المتباينة في المجتمع، حيث أن تعارضها يشكل قيوداً على قدرة النظام السياسي في اتباعه سياسات خارجية معينة، فإذا ما كان النظام السياسي يمثل فئة معينة قد يؤدي ذلك إلى سهولة صنع السياسة الخارجية، ولكنه يؤدي أيضاً إلى اغتراب الفئات الأخرى بما يجعلها تعارض تلك السياسة، وهنا تتحول عملية صنع السياسة الخارجية إلى عملية مساومات لإرضاء مختلف القوى، ومن ثم تعاني السياسة الخارجية من عدم الاستقرار.

ب - درجة التماسك السياسي للنظام: نقصد بذلك مدى تماسك أو تجانس القاعدة السياسية للنظام، وقدرة هذا الأخير في السيطرة على المؤسسات السياسية الأخرى وتوجيهها، حيث نجد أن النظم العسكرية ونظم الحزب الواحد

أكثر تماسكا عن غيرها من النظم بما يعطيها قدرة على توجيه مختلف المؤسسات لخدمة أغراض سياستها الخارجية (علاقة السلطة التنفيذية بالتشريعية، وعلاقة الفرع الحكومي بالفرع غير الحكومي من النظام السياسي).

ت درجة المحاسبة السياسية: يقصد به إلى أي حد يستطيع المجتمع أن يحاسب صانعي السياسة الخارجية على النتائج المترتبة عن تنفيذ تلك السياسة، فالنظم التسلطية لا تتوفر على آليات دستورية لتغيير النظام إذا ما فشلت سياسة الخارجية، على خلاف ما يحدث في النظم الديمقراطية التي يستطيع فيها أفراد المجتمع إسقاط الحكومات من خلال انتخابات حرة.

وتعتمد درجة المحاسبة السياسية للنظام على ثلاثة متغيرات هي:

- حجم المنافسة السياسية: أي مدى وجود منافسة سياسية داخلية قوية لأفراد السلطة الحاكمة من القوى السياسية الأخرى والبديلة، فكلما زادت تلك المنافسة زادت درجة محاسبة النظام وزادت القيود السياسية.
- حجم المشاركة السياسية: كلما ازدادت درجة مشاركة أكبر عدد من المواطنين في صنع السياسة الخارجية (التعبير عن الرأي، التصويت، الترشح للوظائف...) أصبح النظام مطالبا بأخذ عدد أكبر من وجهات نظر مختلف التيارات في الحسبان، وبالتالي إمكانية محاسبة النظام سياسيا.
- أسلوب تولي السلطة السياسية وفقدانها: ويقصد بذلك مدى اعتماد استمرار النظام السياسي على التصويت الشعبي الحر، فكلما كان تولي السلطة السياسية أو فقدانها معتمدا على رضا الناخبين في تصويت دوري، كلما أصبح النظام السياسي أكثر حذرا في سياسته الخارجية



(الخطأ يؤدي إلى فقدان السلطة). بينما هذا الرأي ليس صحيحا دائما، لأن مثل هذه الضوابط تعزز فرص تصويب وتقويم السياسة الخارجية.

انطلاقا من هذه المتغيرات تتحدد آثار ودرجة الضوابط المفروضة على النظام السياسي، ويرى بعض الدارسين أن هذه الضوابط تؤدي إلى الحد من حركة النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية (القدرة على اتخاذ قرارات سريعة تستجيب للظروف الجديدة) كما أنها تؤدي إلى الحد من فاعلية تلك السياسة (القدرة على تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة).

### الدرس الثالث

تفعيل السياسة الخارجية بين النظم المفتوحة والنظم المغلقة:

يشير موضوع الضوابط السياسية على النظام السياسي إلى قضيتين هامتين

هما:

#### 1- معضلة النظم الديمقراطية في صنع السياسة الخارجية:

يرى أنصار المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية أن هناك تناقضا جوهريا بين العملية الديمقراطية من جهة، وعملية صنع السياسة الخارجية من جهة أخرى، فالعملية الديمقراطية تفرض المنافسة السياسية ومشاركة مختلف القوى السياسية في إعداد وتنفيذ السياسة العامة، بينما تتطلب السياسة الخارجية سرعة الحركة في التعامل مع المتغيرات الخارجية الجديدة، ومحدودية عدد المشاركين في صنعها، إضافة إلى عنصر سرية التخطيط والتنفيذ، وهذا ما يتعارض مع المبادئ الديمقراطية التي تتطلب التشاور والعلنية. وقد أكد هذا الواقع الدارس "ألكسيس دي توكفيل Alexis de Tocqueville" في مؤلفه المشهور الديمقراطية في أمريكا بقوله «نادرا ما تتطلب السياسة الخارجية الصفات التي تميز الديمقراطية بل على العكس فهي

تتطلب الاستخدام الكامل لكل الصفات التي تنعدم في النظم الديمقراطية، فالديمقراطية لا تستطيع حشد قواها في سرية أو تنتظر نتائج هذا الحشد في صمت، وتلك هي الصفات التي تمكن الدولة من الحصول على مكانة متميزة».

وعلى هذا الأساس يدعوا الواقعيون إلى ضرورة الفصل بين العملية الديمقراطية والسياسة الخارجية، وذلك على لسان كل من " مورجانتو Morganto " و"جون لوك John Locke" القائل «من الضروري ترك مسؤولية ما يجب عمله اتجاه الأجانب إلى تقدير من بيدهم السلطة» وعلى خطاه يقول مورجانتو «إن السياسة الخارجية التي تنفذ تحت الرقابة الديمقراطية هي سياسة تفتقد بالقطع إلى المتطلبات الرشيدة للسياسة الخارجية الجيدة». وتنبني وجهة نظر مورجانتو على أساس أن النظم الديمقراطية تضطر إلى إعداد سياساتها الخارجية بما يتفق مع أهواء الرأي العام، وليس بما يتفق مع متطلبات الرشادة، وهذا ما يسفر عن صياغة سياسة خارجية غير رشيدة.

## 2- التمييز بين معالم السياسة الخارجية للأنظمة الديمقراطية والأنظمة التسلطية:

بناء على المعضلات السابقة الذكر والتي تقع فيها النظم الديمقراطية عند صنع سياساتها الخارجية، يرى بعض الدارسين أن النظم التسلطية أكثر فاعلية في مجال السياسة الخارجية للأسباب التالية:

- النظم التسلطية أكثر قدرة على اتخاذ قرارات سريعة من قبل مجموعة محدودة من الأفراد، على قاعدة قيادة الرأي العام أكثر من التعبير عنه.
- النظم التسلطية أكثر قدرة على ضمان تنفيذ قرارات السياسة الخارجية من قبل مؤسساته بالنظر إلى هيكله الهرمي وامتلاكه القوة الرادعة.
- النظم التسلطية أكثر قدرة على التأقلم المتغيرات الخارجية الجديدة، على اعتباره أقل تقيدا بالضوابط الداخلية.

- النظم التسلطية أكثر قدرة على حماية سرية سياستها الخارجية.

لكن من ناحية أخرى يرى أنصار التيار الليبرالي في دراسته للسياسة الخارجية أن النظم التسلطية ليست بأفضل من النظم الديمقراطية في ميدان السياسة الخارجية، بل إن النظم الديمقراطية تتمتع بمزايا معينة بما يكفل ضبط السياسة الخارجية مع يتفق والمصالح الوطنية للدولة، ويظهر ذلك من خلال النقاط الرئيسية التالية:

- تميل النظم الديمقراطية إلى انتخاب القيادات السياسية التي تتمتع بمهارات العمل السياسي اللازمة في الإدارة الفعالة للسياسة الخارجية.
- وجود ضوابط داخلية على حرية القائد السياسي في النظام الديمقراطي تجعل تحركه الخارجي محسوباً بشكل رشيد.
- انفتاح النظام الديمقراطي بما في ذلك عدم توافر السرية يوفر الفرصة لوجود حوار وطني حقيقي حول قضايا السياسة الخارجية.

من ناحية أخرى يؤدي تمييز طبيعة العملية السياسية في كل من النظامين الديمقراطي والتسلطي إلى اختلاف طبيعة العملية السياسية في كل من النظامين، ويظهر ذلك في أن النظم الديمقراطية أقل ميلاً من التسلطية إلى استعمال الأدوات العسكرية في ميدان السياسة الخارجية، أو اللجوء إلى الحرب أو السلوك الصراعى الخارجى بصفة عامة، والعكس صحيح. هذا وتتميز السياسة الخارجية للنظم الديمقراطية كذلك بميلها إلى الاتساجابة لتوجهات الرأي العام.

## الدرس الرابع: المتغيرات الخارجية.

## أولاً: النسق الدولي.

يقصد بالنسق "System" مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل، بمعنى أن سلوك أي وحدة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى ويؤثر فيها، هذا كما أن التفاعل الذي يتم داخل النسق ليس تفاعلاً عشوائياً ولكنه تفاعل نمطي، يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به. والنسق الدولي ليس إلا نسقاً بهذا المعنى ينطوي على أبعاد رئيسية نذكر منها:

**1- الوحدات:** يقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق، فبحكم التعريف ينطوي النسق على وجود فاعلين أو أكثر في حالة من التفاعل، حيث يؤثر هؤلاء الفاعلون المشاركون في النسق الدولي على درجة استقرار ذلك النسق، أي على احتمالات الحرب والسلام فيه. ويختلف دارسو العلاقات الدولية في تحديد أثر تعدد وحدات النسق الدولي على استقراره، فهناك اتجاه يتبناه "كينيث والتز Kenneth Waltz" يرى أنه كلما قل عدد الفاعلين الرئيسيين في النسق الدولي قل احتمال الحرب وزادت درجة استقرار النسق، (الحجة أن زيادة عدد اللاعبين يزيد من نقاط وقضايا الاختلاف)، بينما يرى الاتجاه الثاني بزعامة "كارل دويتش Karl Deutsch" أن ازدياد عدد الفاعلين الدوليين يزيد من استقرار النسق الدولي (الحجة أن تشتت حجم الانتباه ينقص من الحساسية كلما زاد عدد الفاعلين).

**2- البنيان:** يقصد بالبنيان الدولي كيفية ترتيب وحدات النسق الدولي علاقاتها ببعضها البعض، ويتحدد البنيان الدولي على أساس كيفية توزيع المقدرات بين الوحدات الدولية وعلى درجة الترابط بين تلك الوحدات، حيث يقصد بتوزيع المقدرات في هذا الصدد نمط توزيع الموارد الاقتصادية ونمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين مختلف وحدات النسق الدولي، أما عن الترابط فإنه تخيل

وجود وحدات منعزلة عن بعضها البعض داخل ذلك البنيان، إذ لا بد لها أن تدخل في معاملات اتصالية واقتصادية متبادلة، وذلك في سعيها لتحقيق رفاهيتها الاقتصادية وبسبب زيادة تأثير ظاهرة الاعتماد المتبادل في جميع المجالات. وانطلاقاً من هذا المفهوم للبنيان وتطوراتها عبر التاريخ ميز دارسو العلاقات الدولية بين ثلاثة أشكال رئيسية من الأبنية الدولية هي (الأحادية والثنائية والتعددية).

هذا وبصفة عامة يشكل البنيان الدولي أحد المؤثرات الضاغطة على السياسات الخارجية للوحدات الدولية الكائنة فيه، وقد أظهر الواقع أن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة أو المتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي، وذلك من منطلق محدودية مواردها بما يحد من قدرتها على مقاومة الضغوط الآتية إليها من الوحدات الكبرى أو العظمى، هذه الأخيرة التي تمتلك من المؤهلات ما يمكنها من التأثير الحيوي في النسق الدولي.

3- المؤسسة: يقصد بها بناء أنماط مستقرة يمكن الاعتماد عليها لممارسة الأنشطة المختلفة، أي إقرار مجموعة من القواعد والأعراف والإجراءات التي يقبلها الفاعلون كإطار شرعي لممارسة النشاط عبر فترة زمنية معينة، بهذا المعنى فإن المستوى المؤسسي للنسق الدولي ينصرف إلى مدى وجود قواعد وأطر وأعراف دولية مقبولة لممارسة مختلف الأنشطة الدولية، ويشمل ذلك المستوى مدى توافر التنظيمات الدولية الفعالة (المؤسسية التنظيمية) والأطر القانونية الدولية لممارسة العلاقات الدولية (المؤسسية القانونية).

ثانيا: المسافة الدولية.

يقصد بالمسافة الدولية مدى التشابه أو التفاوت بين خصائص الوحدة الدولية محل البحث، مع خصائص الوحدات الدولية الأخرى التي تدخل معها في علاقات متبادلة، ويتأسس مفهوم المسافة الدولية على افتراض أن المسافة النسبية بين الوحدة الدولية والوحدات الأخرى تؤثر في سياستها الخارجية، فسياسة الجزائر الخارجية اتجاه تونس تختلف عن سياستها الخارجية اتجاه المغرب، وعليه لا تنصرف المسافة النسبية بهذا المعنى إلى مجرد المسافة الجغرافية، ولكنها تشمل المسافة السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية.... وغيرها.

ويطلق دارسو العلاقات الدولية على هذا التفسير للسياسة الخارجية اسم "نظرية المحيط Field Theory" حيث تؤكد هذه النظرية أن السياسة الخارجية للدولة "أ" اتجاه الدولة "ب" هي نتيجة حتمية للمسافة النسبية بين الدولتين، فيما يتعلق بمختلف الأبعاد القومية (الموقع الجغرافي، المقدرات القومية، الخصائص.... وغيرها) وهي بذلك تختلف عن "نظرية الخصائص Attribute Theory" والتي تقول بأن السياسة الخارجية للدولة هي محصلة للخصائص الداخلية الكامنة في تلك الدولة كمستوى قدراتها مثلا.

ثالثا: التفاعلات الدولية.

تتجه التفاعلات الدولية إلى مجموعة العلاقات ذات الطابع الحركي التي تنشأ بين الوحدات الدولية، فالدولة تحدد وتغير سياستها الخارجية على ضوء سلوكيات الدول الأخرى اتجاهها، ونوعية الضغوط التي تتعرض لها من تلك الدول، وطبيعة المعاملات التي تتم بينها وبين تلك الدول، ولعل أهم تلك التفاعلات ما يلي:

**1- سلوك الدول الأخرى:** يتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى اتجاهها، فالدولة تستقبل حوافز/دوافع/سلوكات عديدة

(قد تكون ذات طابع تعاوني أو صراعي) من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي، هذه الحوافز تدفع الدولة إلى التصرف بشكل معين يتناسب مع فهمها لطبيعة الحافز، ومن ثم يصبح السلوك الخارجي للدولة "أ" اتجاه الدولة "ب" نتيجة للسلوك الذي استقبلته الدولة "أ" من الدولة "ب" في المرحلة السابقة، أي أن السلوك السابق للدولة "ب" يؤثر في السلوك اللاحق للدولة "أ".

2- سباق التسلح: يقصد بسباق التسلح موقف يتضمن وحدتين دوليتين أو أكثر في حالة من العداء يزيد كل منهما أو يحسن مستوى تسليحه بمعدل سريع، وينظم أوضاعه العسكرية بالنظر إلى السلوك السياسي والعسكري السابق أو الراهن أو المتوقع للأطراف الأخرى.

هذا وتشير الدراسات التطبيقية إلى أن السياسات الخارجية المسبوقة بسباق التسلح بين الدول المتصارعة عادة ما تنتهي بتصاعد الصراع إلى درجة الحرب.

3- المعاملات الدولية: تنصرف المعاملات الدولية إلى المبادلات الاقتصادية والإتصالية بين الوحدات الدولية، وينبني منطق المعاملات الدولية في السياسات الخارجية على أنه كلما زادت المعاملات بين الوحدات الدولية، أدى ذلك إلى ترويض السياسات الخارجية لتلك الوحدات وتوجيهها نحو السلوك التعاوني فيما بينهما، ذلك أن المعاملات تخلق شبكة من المصالح التي تنمو إلى حد يصعب فيه على أي طرف المبادرة بأي سلوك من شأنه تهديد تلك المصالح، ويتولد لدى الوحدات اقتناع كامل بتشابك مصائرها مما ينتج توجهها جديدا نحو التكامل بدلا من الصراع.

4- الاستقطاب السوكي الدولي: ينصرف مفهوم الاستقطاب إلى تأثير الطرف الثالث على السياسات الخارجية لوحدتين دوليتين إزاء بعضهما البعض، (مثلا: السياسة الخارجية المصرية إزاء إسرائيل لا تتأثر بالمسافة النسبية بين مصر وإسرائيل فقط، ولكن أيضا بنمط تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقة)، قد يكون هذا

الطرف وحدة دولية واحدة، وهنا يسمى الصراع بين الوحدات المعنية صراعا يتسم بالاستقطاب الأحادي Monopolarism، وهناك أيضا الاستقطاب الثنائي Bipolarism والذي يكون الطرف الثالث فيه أكثر من وحدة دولية واحدة (مثل: تأثير الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي في الصراع العربي الإسرائيلي)، ويأخذ هذا الاستقطاب صورتين، إما الاستقطاب الثنائي المتكافئ الذي يظهر بموجبه الطرفان المتدخلان بشكل متكافئ لدعم حليفهما في الصراع، أو أن يتدخل أحد الطرفين بدرجة أقوى من الآخر في مساعدة حليفه، ويطلق على هذا الوضع حالة الاستقطاب الثنائي غير المتكافئ. هذا ومن ناحية أخرى قد يوجد أكثر من طرف يؤيد كل من أطراف النزاع على حدى، وهي حالة الاستقطاب المتعدد Multi-polarism. وبصفة عامة تلعب الأطراف الثالثة واحدا من الدورين التاليين:

أ/ صورة الوساطة بين الأطراف المتنازعة بهدف التخفيف من حدة التوتر بينهما.

ب/ صورة التدخل في توجيه سياسات الطرفين عن طريق مدهما معا أو مد أحدهما بالمعونة الاقتصادية والعسكرية والتأييد المعنوي بما يؤدي إلى التأثير في سياستها الخارجية. هذا كما أن تأثير الطرف الثالث يعتمد عامة على ثلاث متغيرات رئيسية هي:

- العلاقات بين الاطراف الثالثة.
- نمط توزيع القدرات بين الأطراف المحلية.
- حجم التأييد الذي يضمه الطرف الثالث.